

# مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى أمانة مؤتمر  
نزع السلاح من البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى  
مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية  
الأخرى في جنيف، بصفتها منسقة مجموعة ال ٢١

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة  
ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بأن تقدم طيه البيان العام الصادر  
عن مجموعة ال ٢١.

وباسم مجموعة ال ٢١، تطلب البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية أن تصدر  
هذه الوثيقة بوصفها ورقة عمل رسمية لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة  
التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة مؤتمر نزع  
السلاح عن فائق احترامها وتقديرها.



## البيان العام لمجموعة ال ٢١

١- تود مجموعة ال ٢١ أن تؤكد، مرة أخرى، أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، الذي انبثقت ولايته عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وأن تؤكد أيضاً أهمية الحفاظ عليه من خلال تعزيز طابعه ودوره وولايته. ويجب أن تؤكد ضرورة مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز وتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والحفاظ على مصداقيته عن طريق استئناف العمل الموضوعي الذي يشمل، في جملة أمور، المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وتؤكد مجموعة ال ٢١ مجدداً ما ورد في ورقة العمل بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة CD/2099، وجميع ورقات العمل المقدمة إلى المؤتمر في عام ٢٠١٧.

٢- ولا يزال نزع السلاح النووي يحظى بالأولوية القصوى لدى المجتمع الدولي. وتكرر مجموعة ال ٢١ الإعراب عن قلقها البالغ بشأن الخطر الذي يهدد بقاء البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وتشدد المجموعة، في سياق تأكيد التزامها القوي بنزع السلاح النووي، على ضرورة بدء مفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخر. وباعتبار نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح بدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي يهدف إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، مع إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها، بما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية من العالم دون تمييز وعلى نحو يمكن التحقق منه وفي إطار زمني محدد. وفي هذا السياق، تذكّر المجموعة بورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/2063، وهي الورقة التي تدعو إلى التعجيل ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر حيازتها واستحداثها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدمير تلك الأسلحة.

٣- وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، ولأول مرة في التاريخ، عن كون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة انعقاد القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو الإعلان الذي يتضمن التزام جميع دول تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالإسهام في نزع السلاح بصورة عامة وكاملة. ويحدونا الأمل في أن يتبع صدور هذا الإعلان صدور إعلانات سياسية أخرى عن مناطق سلام في مناطق أخرى في العالم. وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في القمة الرابعة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والذي أكد فيه مرة أخرى على التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي ونزع السلاح النووي الذي يفضي إلى نزع السلاح العام والكامل والقابل للتحقق منه. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتاكانا السياسي، المعتمد في القمة الخامسة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في بونتاكانا، الجمهورية الدومينيكية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي يؤكد مجدداً أموراً منها التزام الجماعة بتحقيق حظر الأسلحة النووية وإزالتها على نحو كامل. وتعيد جماعة دول أمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بتوطيد موقف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام وتبرز خاصيتها المتمثلة في كونها أول منطقة، على الإطلاق، خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو. وترحب المجموعة بالاحتفال في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، في المكسيك، بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو في إطار عمل الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤- وترحب المجموعة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندانا، الموقعة في القاهرة، بمصر، في عام ١٩٩٦. وتسعى المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، لمنع وضع الأجهزة النووية المتفجرة، وحظر اختبار الأسلحة النووية، والتخلص من النفايات المشعة في القارة. وقد أنشئت المفوضية الأفريقية للطاقة النووية بغية كفالة الامتثال للالتزامات بموجب هذه المعاهدة.

٥- وتؤكد المجموعة من جديد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتعرب عن عزمها على تشجيع نهج تعددية الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المفاوضات في هذين المجالين. وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتعيد تأكيد قرار الجمعية ذي الصلة A/RES/72/251 القاضي بمتابعة هذا الاجتماع. ومثلما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة عن صواب في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٥، لقد "برهن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي على أن هذه القضية لا تزال تشكل إحدى الأولويات الدولية الرئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد مجموعة الـ ٢١ على نحو تام أهداف هذا القرار، وبخاصة دعوته إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح للبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها. وستدلي مجموعة الـ ٢١ ببيان منفصل في جلسة المؤتمر العامة بشأن هذه المسألة. وترحب المجموعة أيضاً بالقرار الداعي إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، في نيويورك في موعد أقصاه عام ٢٠١٨، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة مع التقدير بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وترحب أيضاً بالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد كل عام للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، وإبراز الأحداث التي تُنظم حول العالم للاحتفال به، وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات السنوية للاحتفال بهذا اليوم.

٦- وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشير إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الذي كلفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن "يضع مقترحات لتحقيق تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإبقائه كذلك"، وتأمل أن يساهم التقرير في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها.

٧- وتأخذ المجموعة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، المؤدية إلى إلزائها التامة، عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس، ومن ١٥ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٨- وتؤكد المجموعة من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة إلى القيام، على سبيل الأولوية القصوى، بإبرام صك عالمي ملزم قانوناً وغير مشروط يضمن فعلياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وتعرب المجموعة عن قلقها لأنه، رغم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية وطلبات الدول غير الحائزة لها منذ أمد طويل بالحصول على تلك الضمانات الملزمة قانوناً، لم يُحرز أي تقدم ملموس في هذا الصدد. ومما يثير قلقاً أكبر هو أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتعرض بشكل ضمني أو صريح لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة، وهو ما يخالف التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما تدعو المجموعة إلى بدء مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أيّاً كانت الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/72/59.

٩- وتتفق المجموعة مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة الذي أشار في بيان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى تزايد إدراك العواقب الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية، وترحب المجموعة في هذا الصدد بالمؤتمرات التي عُقدت بشأن هذا الموضوع في أوسلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٠- وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء ما قد ينجم عن أي تفجير لأسلحة نووية من قتل وتدمير فوريين وعشوائيين وهائلين ومن عواقب كارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، وهو ما سيُعرض حياة الأجيال الحاضرة والقادمة للخطر. وترى المجموعة أن الإدراك التام للعواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يكون الأساس لجميع النُهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وذلك من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

١١- وترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بروح استنتاجات المؤتمرات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتدعو المجموعة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تنفيذ تعهداتها الصريح بالإزالة التامة لترساناتها النووية، بما يفضي إلى نزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. وبالنظر إلى الآثار الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بتفجير سلاح نووي، فإننا سنسعى إلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في الجهود الرامية إلى حظر وإزالة الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين.

١٢- وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن خيبة أملها لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بالأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وتحيط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة

للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح وجميع القرارات والجهود والمقترحات اللاحقة من أجل تحقيق هذه الغاية.

١٣- وترحب مجموعة الـ ٢١ بالقرار الصادر عن مؤتمر الأطراف في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ تحت رئاسة سري لانكا، الذي ينص على إنشاء هيئتين فرعيتين، وفقاً للفقرة ٢٣ من نظامه الداخلي، تضطلع الأولى ببنود جدول الأعمال من ١ إلى ٤، وأخرى تضطلع ببنود جدول الأعمال ٥ و٦ و٧، ويمكنهما النظر أيضاً في مسائل ناشئة ومسائل أخرى ذات صلة بالأعمال الموضوعية للمؤتمر.

١٤- وتكرر المجموعة الإشارة إلى الحاجة الملحة لتنفيذ ولاية مؤتمر نزع السلاح على النحو الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والحاجة أيضاً إلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل استناداً إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة جملة أمور منها القضايا الأساسية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفقاً لمواد النظام الداخلي ومنها قاعدة توافق الآراء. وتشجع المجموعة، سيدي الرئيس، على عدم ادخار أي جهد وعلى إكمال المشاورات الواسعة النطاق مع جميع وفود المؤتمر لبلوغ هذا الهدف.

١٥- وترى المجموعة كذلك أن تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يتوقف على ضرورة التحلي بالإرادة السياسية مع مراعاة المصالح الأمنية الجماعية لجميع الدول.

١٦- وإذ تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار عدم التوافق في الآراء بشأن تنفيذ البرنامج المتعدد الأطراف لنزع السلاح في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، فهي تعيد تأكيد دعمها لمسألة التعجيل بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وتعرب عن قلقها البالغ لعدم عقد هذه الدورة حتى الآن. وترحب المجموعة بالنتائج الناجحة للفريق العامل المفتوح العضوية، الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٦٦ ومقررها ٥٥١/٧٠، والذي عقد دوراته الموضوعية في ٢٠١٦ و٢٠١٧، تحت الرئاسة القديرة للإكوادور، واعتمد بتوافق الآراء توصيات بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة، التي أكدت من جديد أهمية آلية نزع السلاح القائمة في الأمم المتحدة، مع النظر في سبل تعزيز وتحسين فعاليتها. وترحب المجموعة بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية وعلى التوصيات الموضوعية الواردة فيه.

١٧- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مرة أخرى على أهمية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتعرب عن بالغ أسفها للتأخر في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق هذا الهدف.

١٨- وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وبالغ قلقها من أن ثلاث دول أطراف، من بينها دولتان تقع على عاتقهما مسؤولية خاصة بصفتها من الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودولاً مشاركة في تقديم قرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، قد حالت دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مؤتمر استعراض المعاهدة)، بما في ذلك العملية الرامية لجعل منطقة

الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. ومن شأن ذلك أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار برّمته. وتؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مجدداً أن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لا يزال هو الأساس لإنشاء هذه المنطقة وأنه يظل صالحاً إلى حين تنفيذه بالكامل. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، ووفقاً للفقرة ٦ من هذا القرار، "تطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل"، وتؤكد من جديد أن المشاركين في تقديم القرار يجب أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً ودون مزيد من التأخير. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن بالغ قلقها لأن الاستمرار في عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، خلافاً لما تدعو إليه القرارات المتخذة في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار ذات الصلة، يقوّض مصداقية معاهدة عدم الانتشار ويخل بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد الحاجة الملحة لانضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم أن عدم الاتفاق على وثيقة ختامية يمكن أن يقوّض نظام معاهدة عدم الانتشار، فإن دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تشدد على استمرار سريان الالتزامات المقطوعة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ولا سيما التعهد الصريح بنزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذها الكامل دون مزيد من التأخير.

١٩- وتسلم المجموعة بأهمية استمرار المشاورات بشأن إمكانية توسيع نطاق العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

٢٠- وتؤكد المجموعة على الحاجة الملحة إلى معالجة الثنائية المتمثلة في الافتقار إلى التقدم في نزع السلاح وزيادة التركيز والجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار. وتدعو المجموعة جميع الدول الأعضاء إلى أن تبين على سبيل الأولوية دعمها للتشقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والاستثمار فيه، وذلك بطريقة متوازنة وشاملة عن طريق التدريب وزمالات الأمم المتحدة.

٢١- كما تسلم المجموعة بأهمية تعزيز التعاون بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، وفقاً للقرارات التي اتخذها المؤتمر، وتواصل المجموعة دعمها لتعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بعقد المنتدى المشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥، ومنتدى المجتمع المدني غير الرسمي الثاني في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.